

Distr.: Limited  
31 March 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لإتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

## مشروع وثيقة البرنامج القطري\*\*

لبنان

موجز

يقدم مشروع وثيقة البرنامج القطري للبنان إلى المجلس التنفيذي لمناقشته وإقراره. ويطلب إلى المجلس إقرار الميزانية الإرشادية الإجمالية البالغة ٣ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهناً بتوافر الأموال، والبالغة ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهناً بتوافر مساهمات مخصصة لغرض محدد، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

\* E/ICEF/2009/8.

\*\* وفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦، ستنتج هذه الوثيقة وتنشر على الموقع الشبكي لمنظمة اليونيسيف، إلى جانب مصفوفة النتائج، في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع بعد مناقشة وثيقة البرنامج القطري في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. وستقدم وثيقة البرنامج القطري المنقح فيما بعد إلى المجلس التنفيذي ليوافق عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.



البيانات الأساسية <sup>†</sup>	
(٢٠٠٧، ما لم يذكر خلاف ذلك)	
١,٤	عدد الأطفال (بالملايين، دون سن الثامنة عشرة)
٢٩	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء)
٤	نقص الوزن (نسبة مئوية، المتوسط والحد، ٢٠٠٤)
١٥٠ <sup>(١)</sup>	نسبة الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، ٢٠٠٥)
٨٢/٨٢	القيد/الانتظام في المدارس الابتدائية (نسبة مئوية، الصافي، ذكور/إناث، ٢٠٠٦)
٨٧	معدل البقاء حتى استكمال التعليم الابتدائي (نسبة مئوية، ٢٠٠٥)
١٠٠	استخدام مصادر مياه الشرب المحسنة (نسبة مئوية، ٢٠٠٦)
	استخدام المرافق الصحية المحسنة (نسبة مئوية، ٢٠٠٦)
٠,١	نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف البالغين (نسبة مئوية)
٧	عمالة الأطفال (نسبة مئوية، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٤ عاماً، ٢٠٠٠)
٥ ٧٧٠	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)
٧٤	نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر الذين تم تحصينهم بالمصل الثلاثي (نسبة مئوية)
٥٣	نسبة الأطفال البالغين سنة من العمر الذين تم تحصينهم بلقاحات الحصبة (نسبة مئوية)

† تتوافر المزيد من البيانات القطرية الشاملة عن الأطفال والنساء على الموقع الشبكي التالي:

<http://www.unicef.org>.

(أ) تعدل هذه التقديرات لعام ٢٠٠٥ التي وضعها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي بسبب النقص في التقارير وسوء تصنيف الوفيات النفاسية. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الشبكي التالي:

<http://www.childinfo.org/areas/maternalmortality/>.

## موجز لحالة الأطفال والنساء

١ - يقدم التقرير الثاني للبنان عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقييم القطري المشترك أحدث المعلومات المستكملة بشأن التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف. وتسلم الحكومة اللبنانية بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات ونشرها وتحليلها باعتبارها من الأولويات، وتنعكس هذه الحاجة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢ - **الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع** - على الرغم من تديني معدلات الفقر نسبياً (٢٩ في المائة من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى البالغ ٤ دولارات للفرد في اليوم، ومن ضمنهم ٨ في المائة يعيشون تحت خط الفقر الأدنى البالغ ٢,٤ دولارات

للفرد في اليوم)، لا تزال هناك أوجه تفاوت إقليمية. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، لا تتوافر معلومات كافية لتحديد ما إذا كان لبنان في سبيله إلى تحقيق هذا الهدف.

٣ - **الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل** - تتمثل التحديات الجسيمة التي يواجهها النظام التعليمي الوطني في ارتفاع معدلات التسرب وإعادة السنة الدراسية في المدارس الرسمية، والتي تصل إلى ٢٢ في المائة و ٤٨ في المائة، على التوالي، وتدني نوعية التعليم وارتفاع كلفته، بما لا يتناسب مع النتائج الدراسية. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، من المرجح أن يحقق لبنان هذا الهدف.

٤ - **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** - ينبغي ترجمة المساواة بين الجنسين في مجال التعليم إلى المزيد من المشاركة النشطة للمرأة في الحياة الاجتماعية. وتقل معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث (٢٢ في المائة) كثيراً عن معدلات مشاركة الذكور (٧٣ في المائة). ولا يزال تمثيل المرأة محدوداً في الساحة السياسية وفي مواقع صنع القرار بالإدارة العامة. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، من المرجح أن يحقق لبنان هذا الهدف.

٥ - **الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال** - وفي أقل المناطق نمواً، يقل ما أنجز من هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال مرتين على الأقل عن المتوسط على الصعيد الوطني. ويحصل نحو نصف الأطفال فقط على التحصين في المرافق الطبية التي تشرف عليها وزارة الصحة العامة، ولا تتوافر أي معلومات عن تغطية القطاع الخاص للتحصين. والنتيجة أن الحصبة لا تزال من الأسباب المهمة لاعتلال الأطفال، وتوجد في لبنان أعلى نسبة لعدد حالات الحصبة المؤكدة (لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان) في المنطقة<sup>(١)</sup>. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، بوسع لبنان أن يحقق هذا الهدف مع بذل المزيد من الجهود وإدخال المزيد من التغييرات.

٦ - **الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية** - مع أن خدمات الصحة النفاسية متوافرة لأكثر من ٨٠ في المائة من النساء، يشير تحليل التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن ثمة اتجاهات لتولي القطاع الخاص رعاية الأم طبيياً والسيطرة على هذه الرعاية. وإجمالاً، لا تتناسب الخدمات القائمة تماماً مع وضع الوفيات النفاسية. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، من المرجح أن يحقق لبنان هذا الهدف.

(١) المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق البحر الأبيض المتوسط، نشرة الحصبة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٧ - **الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى** - في أواخر عام ٢٠٠٨، تجاوز عدد الحالات التي أبلغت عنها وزارة الصحة العامة ١٠٠ ١ حالة، وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن هذا العدد قد يكون أعلى بمقدار ٢,٥. وفي ٧٠ في المائة من الحالات، يحدث انتقال العدوى من خلال العلاقات الجنسية. وتعتبر قنوات التماس المشورة ووسائل الفحص بصورة طوعية مبادرات حديثة العهد. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، لا تتوفر معلومات كافية لتحديد ما إذا كان لبنان في سبيله إلى تحقيق هذا الهدف.

٨ - **الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية** - يعتبر توافر المياه مسألة حيوية. فمستويات تلوث المياه مرتفعة، وتصل نسبة ما تفقده شبكات الإمداد بالمياه إلى ٥٠ في المائة من المياه الموزعة من خلال الشبكات العامة. ووفقاً لتقييم الأمم المتحدة، لا تتوفر معلومات كافية لتحديد ما إذا كان لبنان في سبيله إلى تحقيق هذا الهدف.

٩ - **حماية الطفل** (تناولها الفرع سادساً من إعلان الألفية) - تشمل مسائل حماية الطفل في لبنان الأعداد المرتفعة من الأطفال الذين تقيهم مؤسسات الرعاية، واستمرار ظاهرة عمالة الأطفال، والتطبيق غير الكافي لمعايير قضاء الأحداث على الأطفال المخالفين للقانون، وحالات الاعتداء المستترة على الأطفال.

١٠ - ومن التحديات أيضاً التقيد بالفرع خامساً من إعلان الألفية (المشاركة الحقيقية لجميع المواطنين، بمن فيهم الأطفال والشباب). فالأجيال الشابة التي واجهت الجولة الأخيرة من الاشتباكات المسلحة في ربيع عام ٢٠٠٨ تشكك في مفاهيم التسامح والتعايش والتسوية السلمية للآراء المتعارضة، مما أعاد إلى أذهان اللبنانيين الحرب الأهلية الطويلة في الثمانينيات.

١١ - وقد أبرزت لجنة حقوق الطفل معظم المسائل المذكورة أعلاه في ملاحظاتها عن التقرير الدوري الثالث بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في لبنان<sup>(٢)</sup>. وجرى حث الدولة الطرف على اتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تعزيز جمع البيانات ووضع استراتيجية إنمائية وبرامج اجتماعية وطنية شاملة ومحددة زمنياً ترمي إلى الحد من الفقر وتعزيز إنماء المجتمع؛ (ب) زيادة مخصصات الميزانية للأطفال الضعفاء على المستوى المحلي من أجل التصدي لأوجه التفاوت القائمة؛ (ج) ضمان المساواة في الحصول على خدمات الصحة الأساسية جيدة النوعية للأم والطفل في جميع المناطق؛ (د) ضمان التعليم الابتدائي المجاني والجيد النوعية والتحاق جميع

(٢) استعرضته اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

الأطفال بالمدارس؛ (هـ) تحديد معايير للخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية؛ (و) القضاء على التمييز ضد الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة، مثل الأطفال المعاقين، والأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء، والأطفال الفلسطينيين، والأطفال الذين يعيشون في الفقر، والأطفال المخالفين للقانون، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية؛ (ز) استعراض التشريعات الوطنية لكي تتماشى مع القواعد المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل (الحد الأدنى لسن الزواج، والمسؤولية الجنائية، والحق في الجنسية)؛ (ح) ضمان حق الحصول على الحماية ضد العنف والاعتداءات؛ (ط) تجنب انفصال الأطفال عن بيئتهم الأسرية؛ (ي) التنفيذ الكامل لمعايير قضاء الأحداث وضمن الأعمال التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لأطفال اللاجئين الفلسطينيين. ويتعين كذلك أن يصدق لبنان على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة الذي وقعته البلد عام ٢٠٠٢.

### النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من التعاون السابق

١٢ - خلال السنوات الأربع الماضية، أعاق انعدام الأمن السائد بسبب الحالة السياسية في لبنان وكالات الأمم المتحدة عن إكمال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعداد وثائق البرامج القطرية الخمسية. وقد عملت اليونيسيف، بتوجيه من استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة للإنعاش الانتقالي في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، على أساس وثائق برامج قطرية لسنة واحدة عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨. وقد أتاحت وثيقة برنامج قطري انتقالية أخرى اعتمدت لعام ٢٠٠٩ مرحلة انتقالية لنوع جديد من الوجود البرنامجي يتلاءم مع وضع لبنان كبلد متوسط الدخل ويعطي الأولوية للعمل التمهيدي على مستوى وضع السياسات.

### النتائج الرئيسية التي تحققت

١٣ - تنبثق معظم النتائج التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من التصدي لحالة الطوارئ وحالة ما بعد انتهاء الأزمة. ومن ناحية أخرى، بذلت جميع الجهود للربط بين أنشطة الإنعاش والأولويات الطويلة الأجل لإصلاح السياسات في مجال الصحة العامة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم والحماية، واستخدمت صناديق الطوارئ، قدر الإمكان، لوضع عناصر أطر السياسات المستقبلية وآلياتها. وترد أدناه بعض النتائج البارزة للتعاون بين اليونيسيف وشركائها الحكوميين وغير الحكوميين:

(أ) تحسين معدلات تغطية التحصين في الأقضية التي لا تقدم لها خدمات كافية - فقد تجاوزت عمليات التحصين باللقاح الثلاثي ضد الدفتيريا والسعال الديكي

والكراز، واللقاح ضد الحصبة من خلال نظام الرعاية الصحية العامة ٧٠ في المائة من التغطية في ١٧ من أصل ٢٧ قضاءً في لبنان (أقضية). وعزز نهج "الوصول إلى كل قضاء" الذي جرى تطبيقه حتى الآن في ٥ أقضية إقامة شراكة جديدة بين وزارة الصحة العامة، ووزارة الداخلية والبلديات، حيث عبثت السلطات المحلية من أجل الوصول إلى كل طفل؛

(ب) وضع نموذج لتقديم الخدمات اللامركزية في المناطق التي يصعب الوصول إليها - لقد أدت الوساطة لإقامة تحالف بين وزارة الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية والبلديات المحلية بشأن الرعاية الصحية الوقائية وبرامج التوعية المجتمعية إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتثقيف الصحي لنحو ٦٠.٠٠٠ شخص في بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا وعكار والبقاع من خلال شبكة تضم ١٢٠ عاملاً بمجال الصحة في المجتمعات المحلية؛

(ج) إصلاح شبكات الإمداد بالمياه - استعاد ٤٦٠.٠٠٠ شخص من المتضررين من جراء الصراع الذي نشب عام ٢٠٠٦ إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة في جنوب لبنان وغيره من المناطق في البلد من خلال بناء ٧ خزانات مياه كبرى (تبلغ سعة ستة منها ٢٠٠ متر مكعب، وسعة خزان واحد ١.٠٠٠ متر مكعب)، و ٢٢ صهريجاً لتخزين المياه مع وحدات كلورة، و ٤٠ كيلومتراً من الأنابيب، ومولدات كهربائية لـ ٦ محطات ضخ، و ١٠ وحدات متنقلة لمعالجة المياه. وفي مخيم نهر البارد الفلسطيني، الذي دُمّر إثر الأعمال العدائية في صيف ٢٠٠٧، تعهدت اليونيسيف بإمداد نحو ٢٠.٠٠٠ شخص بالمياه بشكل ثابت. وكجزء من خطة إعادة إعمار المخيم، تتولى اليونيسيف ربط ٣٠٠ وحدة سكنية بشبكة مياه دائمة يستفيد منها نحو ١٥.٠٠٠ شخص. وبموازاة هذه الجهود من أجل التصدي لحالة الطوارئ، أثارت اليونيسيف مسألة جودة المياه مع السلطات الوطنية المعنية بالمياه، وتتولى حالياً مع البنك الدولي تنسيق دعوتها إلى وضع سياسة وطنية في هذا الشأن؛

(د) اختبار مجموعات متكاملة لتقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية - يشكل كل من إعادة التأهيل الأساسي للمدارس الرسمية ومرافق المياه والصرف الصحي فيها، والتوعية بالنظافة، والكشف الطبي الدوري، وإدارة الصفوف الدراسية بحيث يكون محوراً للطفل عناصر المساعدة التي قدمت إلى ٢٨ مدرسة اختيرت من بين المدارس التي تضررت بشكل خاص خلال حالات الطوارئ عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وإلى جانب استفادة ٣.٨٠٠ طالب وأسرهم مباشرة، زودت تجربة التعاون هذه بين وزارة التربية واليونيسيف والمنظمة غير الحكومية (الهيئة الطبية الدولية) جميع الشركاء بدروس قيمة في مجال التخطيط لمجموعات متعددة القطاعات من المساعدات على مستوى المجتمعات المحلية؛

(هـ) الوساطة لإقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص - وحظيت مبادرة "تبني مدرسة" التي طبقت في نحو ٢٠ موقعاً بالمزيد من التعزيز بفضل استقطاب مانحين وشركاء جدد من القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وساعد تحويل المدارس إلى مراكز تنمية مجتمعية في أفقر المناطق بالهرمل وطرابلس وعكار وسهل البقاع في معالجة مسألة أمية الكبار، وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، والممارسات السيئة في مجال النظافة الصحية بالمدارس والأسر المعيشية. ومن خلال مبادرة "تبني مدرسة" بوصفها مدخلاً، شارك القطاع الخاص على نحو متزايد في قضايا التنمية المحلية؛

(و) الدعوة القائمة على أساس اتخاذ إجراءات من أجل قضاء الأحداث - في مواصلة للحملات الناجحة التي نظمتها اليونيسيف لكسب التأييد من أجل إقرار القانون ٤٢٢ عام ٢٠٠٢، الذي يدرج عناصر نظام قضاء الأحداث في البلد، تضافرت جهود اليونيسيف مع جهود وزارة العدل من أجل إنشاء آليات لضمان تنفيذ معايير قضاء الأحداث وتوسيع نطاق تطبيق "الخدمات المجتمعية" بوصفها بديلاً عن الاحتجاز، مما رفع عدد الدعاوى القضائية التي تتعلق بالأحداث من ١ في المائة بالكاد في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى نحو ١٥ في المائة عام ٢٠٠٨. وترمي دعوة اليونيسيف إلى زيادة حصة وزارة العدل تدريجياً في تمويل الخطة من أجل توسيع نطاق النهج التجريبي إلى حد كبير؛

(ز) إطلاق مناقشة عامة مفتوحة بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بالأطفال الذين تؤيهم مؤسسات الرعاية - فاستناداً إلى دراسة حظيت بدعم اليونيسيف وشملت نحو ١٤٠ مرفقاً، بدأت سلسلة من المشاورات مع وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والمالية والداخلية، ومقدمي الرعاية الأخصائيين، والقادة الدينيين، ووسائل الإعلام، تمهيداً للإصلاح الشامل لنظام رعاية الطفل في المؤسسات؛

(ح) إطلاق شبكات حماية الطفل - بالاستناد إلى الشراكات المنشأة من أجل توفير المساعدة النفسية - الاجتماعية في حالات الطوارئ إلى السكان المهجرين خلال صراع عام ٢٠٠٦ (٢٥) حيزاً مراعيلاً لاحتياجات الأطفال، ٧ مراكز للشباب، وأكثر من ٢٥ شريكاً من المنظمات غير الحكومية والعديد من البلديات)، وقدمت خدمات يقدر أنها شملت نحو ٢٥٠.٠٠٠ طفل وشاب، وما برحت البلديات المحلية والمنظمات غير الحكومية تتولى على نحو متزايد المسؤوليات المتعلقة بحماية الطفل. ويرمي ذلك إلى إضفاء الطابع المؤسسي على جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل باعتبارها بمثابة موظفين دائمين بالبلديات المستهدفة؛

(ط) إطلاق برنامج تلفزيوني مبتكر - برنامج "صوتنا" هو برنامج تلفزيوني من إنتاج الشباب لأجل الشباب، يُبث على شاشة القناة التلفزيونية الرئيسية مرتين في الشهر. وتشهد نسبة متابعة الجمهور استقراراً منذ عام ٢٠٠٦، وقد استقطبت حلقات البرنامج ما لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ مشاهد عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات، المستندة إلى البيانات المتعلقة بنسبة المشاهدين، إلى أن ٣٥ في المائة على الأقل من الشباب اللبنانيين يعرفون برنامج "صوتنا".

### الدروس المستفادة

١٤ - في محاولة لمعالجة مسألة أوجه التفاوت، تشارك الجهات المانحة الدولية على نحو متزايد في البرمجة اللامركزية. إلا أن هذه التجارب المتعددة لم توضع تحت مظلة الفريق الاستشاري للجهات المانحة بقيادة الاتحاد الأوروبي بشأن اللامركزية ويجري استعراضها من حيث فعاليتها واستدامتها قبل عام ٢٠٠٨. ومن ثم، برزت الحاجة إلى الانتقال من نهج قائم على المشاريع إلى استراتيجية تخطيط للسياسات الاجتماعية أكثر شمولاً انطلاقاً من تجربة الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى، وذلك من أجل التصدي لتدابير التخفيف من وطأة الفقر والإصلاحات القطاعية الأوسع نطاقاً. وتعتبر الخبرات في مجال تخطيط السياسات الاجتماعية والالتزام بأنشطة الدعوة رفيعة المستوى، الموجهة من أجل ترجمة المشاريع التجريبية الناجحة إلى تغييرات منهجية في مجال المعايير والميزانية، إسهامات أساسية في مجال التصدي للحاجات والمسائل المحددة في سياق بلد متوسط الدخل.

١٥ - وبدأت ترسم ملامح البرامج المشتركة للأمم المتحدة منذ فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويشكل تنفيذ المشروع الوطني لسياسات الشباب وبرنامج إعادة إعمار مخيم نهر البارد الفلسطيني مثالين عن مدى الفوائد الملموسة التي يمكن أن يسفر عنها تناسق عمل الأمم المتحدة. وهناك توافق في الآراء بين أعضاء فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة بأن أنشطة الدعوة المشتركة والضغط المستمرة من أجل برنامج للشباب أكثر تحديداً قد ساعدت في كسب التزام أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين في مجلس الوزراء ووزارة الشباب والرياضة. ويعتبر مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد الفلسطيني الذي تصدى لمجموعة معقدة من الاحتياجات إلى الهياكل الأساسية مثلاً على وفورات الحجم، وتوزيع المسؤوليات الذي يخضع لاعتبارات تقنية، وتوافر الخبرات المناظرة لدى الوكالات الفردية. ويبرز المشروع أيضاً الفوائد الخاصة الناتجة للتفاعل بشكل أوثق بين وكالات الأمم المتحدة، والمنسق المقيم للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع الشؤون التنسيقية والتقنية.



١٦ - ومنذ عام ٢٠٠٦، جرى اختبار تقديم مجموعات متكاملة من الأنشطة الرئيسية، التي تشمل خدمات الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم والحماية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والوزارات والبلديات المختصة. وتبين أن هذه الاستراتيجية فعالة لتوعية المجتمعات المحلية. فاستخدام المدارس كمداخل تثقيفية في المسائل المتعلقة بالصحة والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية (الاغتسال) ساعد في تعبئة الآباء، وقادة الطوائف، ومقدمي الخدمات المحليين، والإدارات البلدية بشأن التحديات التي تؤثر في رفاه الأطفال. إلا أن إدارة المشاريع المتكاملة، كما تأكد خلال الاستعراضات نصف السنوية والسنوية للبرنامج في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تستلزم قدرًا من إعادة التنظيم لقدرات اليونيسيف المتعلقة بملاك الموظفين، من قبيل تكليف مدير واحد للاضطلاع بمسؤولية وضع نموذج لمشروع محلي عوضاً عن توزيع هذه المسؤولية على الوحدات القطاعية.

١٧ - وأكدت المراجعة الشاملة لحسابات اليونيسيف عام ٢٠٠٨، والاستعراضات السنوية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، واستعراضات المشاريع الفردية، ضعف وظيفة الرصد والتقييم في الدورة البرنامجية بأكملها. فقد أثبتت الاستراتيجية التي تستند إلى القدرة على الاستعانة بالشركاء في الرصد والتقييم عدم فعاليتها، مما يستدعي توحيد مهام الرصد والتقييم ضمن اليونيسيف. وسيضمن تنظيم وظيفة الرصد والتقييم أيضاً تقديم إسهامات اليونيسيف الملائمة إلى أنظمة الرصد الحكومية المنشأة التي تتعقب تدفقات المساعدة الدولية (من قبيل قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية في مكتب رئيس الحكومة).

### البرنامج القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

#### جدول موجز للميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
البرنامج	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المجموع
السياسات الاجتماعية	١ ٧٥٠	٧٥٠	٢ ٥٠٠
حماية الأطفال	٦٢٥	٢ ٦٨٠	٣ ٣٠٥
المهارات الحياتية للمراهقين	٦٢٥	٢ ٤٠٠	٣ ٠٢٥
التكاليف الشاملة لعدة قطاعات	٧٥٠	١ ٦٧٠	٢ ٤٢٠
<b>المجموع</b>	<b>٣ ٧٥٠</b>	<b>٧ ٥٠٠</b>	<b>١١ ٢٥٠</b>

## عملية الإعداد

١٨ - لقد اتسع نطاق البرنامج القطري ثلاث مرات خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (في عام ٢٠٠٧، و عام ٢٠٠٨، و عام ٢٠٠٩ على التوالي)، استجابة للتطورات السياسية المعقدة في البلد وسلسلة من حالات الطوارئ. وُيُنَى اقتراح وثيقة البرنامج القطري من نتائج التقييم القطري المشترك الذي أجري عام ٢٠٠٧، ويجري وضعه بما يتماشى مع النتائج المتوقعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٠-٢٠١٤. وتستعين وثيقة البرنامج القطري في ما تورده من بيانات بنتائج الاستعراضات الداخلية لأداء البرامج في فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (بما فيها الدروس المستفادة خلال حالة الطوارئ عام ٢٠٠٦)، والمناقشات التقنية مع الخبراء الحكوميين وخبراء المنظمات غير الحكومية، والمشاورات الرسمية مع النظراء الحكوميين الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة مطلع عام ٢٠٠٩. وقد قدمت الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقريرين الدوريين للبنان (عام ٢٠٠٦، و عام ٢٠٠٨) توجيهات مهمة من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن صقل أولويات البرامج القطرية.

## الأهداف والنتائج الرئيسية والاستراتيجيات

١٩ - في إطار الالتزام العام باتفاقية حقوق الطفل، يتمثل هدف البرنامج القطري للتعاون بين اليونيسيف وحكومة لبنان على وضع الأطفال والمراهقين في صميم البرنامج الوطني للسياسات الاجتماعية وإدماج أكثر الفئات حرماناً واستبعاداً من السكان في بيئة من الحماية الاجتماعية. ويعتبر توفير المزيد من التنمية المنصفة أساسياً للوقاية من خطر الصراعات التي تكمن أسبابها في انعدام المساواة ولتكريس النتائج التي تحققت قبل ذلك من أجل الأطفال.

٢٠ - وينطوي تحقيق هذا الهدف على إدراج النهج القائم على حقوق الطفل، والمستند إلى معايير اتفاقية حقوق الطفل ويسترشد بالأهداف الإنمائية للألفية، في البرنامج الوطني للسياسات الاجتماعية على جميع المستويات. وتقابل النتائج الرئيسية المقررة لبرنامج التعاون المجالات التي تكتنفها المشاكل المبينة في البرنامج القطري: (أ) عدم كفاية القدرة على جمع البيانات وتحليلها؛ (ب) الثغرات في السياسات على مستوى القطاعات الرئيسية؛ (ج) انعدام الآليات العادية التي تكفل التقيد بأطر حقوق الإنسان ومعاييرها؛ (د) الفرص المحدودة المتاحة للشباب من أجل تنمية إمكاناتهم بالكامل ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية. والنتائج الرئيسية المقترحة هي كما يلي:

(أ) توافر البيانات المستكملة والمصنفة والتحليل المتعمق لحالة الأطفال والمراهقين من أجل توجيه عملية صنع القرارات وصياغة السياسات الوطنية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ب) إنتاج تحليل جيد النوعية للسياسات الاجتماعية والتشريعات الوطنية ومخصصات الميزانية من أجل أعمال حقوق المرأة والطفل واستخدامه في أنشطة الدعوة رفيعة المستوى من أجل إدخال التحسينات في مجال السياسات الاجتماعية وتخصيص الموارد؛

(ج) تحليل ومناقشة البدائل من أجل إدخال التحسينات القضائية والإدارية في مجال حماية الطفل وقضاء الأحداث، بغرض تعزيز بيئة تؤمن الحماية لجميع الأطفال الذين يعيشون في لبنان؛

(د) مناقشة السياسات الوطنية الرامية إلى توفير مجال أكبر لمشاركة المراهقين وتنمية مهاراتهم الحياتية، بغرض تعزيز الدور والقدرات الوطنية للمراهقين في منع نشوب الصراعات وأعمال العنف والنهوض بثقافة التسامح والسلام.

٢١ - وتستخدم الاستراتيجية العامة لبرنامج التعاون القطري الأدلة لوضع السياسات الوطنية للتنمية الاجتماعية ومواصلة تعزيزها، وآليات التنفيذ، والقواعد والمعايير في مجال الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم والحماية. وسيجري تدعيم الأدلة التي يتوصل إليها البحث والتحليل بفضل النمذجة المحدودة لنهج تنمية محلية متكاملة، كجزء من المبادرات المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المجالات المستهدفة. وستغذى هاتان القناتان من قنوات المعرفة التي تعزز إحداها الأخرى الإصلاحات في مجال السياسات على الصعيد الوطني، لكي تتبلور في نهاية الأمر في شكل تحولات ملائمة تتعلق بالميزانية والمؤسسات.

٢٢ - وفي البيئة السياسية والأمنية المعقدة التي تسود في لبنان، يعد من المهم المحافظة على درجة من القدرة على إدارة مخاطر الكوارث والتصدي للعمليات الإنسانية. وستتضمن جميع البرامج عنصراً كامناً لحالات الطوارئ، يرمي إلى ضمان توفير الحد الأدنى من معايير المساعدة. وسيشمل الاستعداد لأي تدهور مفاجئ للحالة اتفاقات احتياطية مع الجهات الفاعلة الميدانية الرئيسية في مجال تقديم المساعدة (الصليب الأحمر اللبناني والمنظمات غير الحكومية الوطنية الرئيسية)؛ وتحديد مراكز العمليات؛ وقدرات التخزين والتوزيع في المناطق التي ترتفع فيها احتمالات الخطر من أجل التدخلات السريعة؛ وإكمال الاستعدادات الإدارية من أجل التعبئة التنظيمية للقدرة على التأهب لحالات الطوارئ؛ والتقيد بالحد الأدنى من المعايير التشغيلية الأمنية لكفالة أمن موظفي اليونيسيف وموجوداتها.

٢٣ - أهمية وضع استراتيجية اتصال سليمة، تشمل الاتصال لأغراض التنمية وأنشطة الدعوة، لتحقيق نتائج هامة من أجل الأطفال في السنوات الخمس المقبلة. وستواصل هذه الاستراتيجية تنمية علاقات طويلة الأجل مع القطاع الخاص في لبنان، تمهيداً لإقامة شراكات مستدامة.

### العلاقة بالأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٤ - يعكس برنامج التعاون القطري المقترح أولويات خطة العمل الاجتماعية الوطنية، "من أجل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية"، بما فيها الحد من الفقر، وزيادة كفاءة الإنفاق الاجتماعي والحاجة إلى وضع برنامج تنمية اجتماعية شامل ومتوسط وطويل الأجل، مدعوماً بخطط العمل المفصلة والميزانية الملائمة. ويتماشى البرنامج مع نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٠-٢٠١٤، التي صيغت استجابة للشواغل الوطنية الكبرى، من قبيل أوجه التفاوت الإقليمية، والاقصاء الاجتماعي، وضعف الحكم، والتدهور البيئي. ولقد أقر تعزيز ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها شرطاً أساسياً من أجل وضع إطار لبرنامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ويشدّد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على ضرورة الاعتراف العالمي بحقوق الإنسان للسكان اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء.

### العلاقة بالأولويات الدولية

٢٥ - تتفق أهداف عناصر البرنامج القطري المقترح مع المعايير والقواعد التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتماشى هذه الأهداف مع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك مع غايات إعلان الألفية، ووثيقة "عالم جدير بالأطفال"، وتوصيات لجنة حقوق الطفل ودراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال. ويتماشى البرنامج القطري المقترح مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، مع التشديد بشكل خاص على مجال التركيز ٤ (حماية الطفل من العنف والاستغلال والاعتداء) ومجال التركيز ٥ (السياسة العامة، والدعوة، والشراكات من أجل حقوق الطفل).

### عناصر البرنامج

٢٦ - أعد عنصر البرنامج المتعلق بالسياسات الاجتماعية بحيث يراعي الحالة الخاصة للبنان باعتباره بلداً متوسط الدخل الضروري بالنسبة له وضع برنامج عمل توافقي وتحديد أولويات استخدام الموارد المتوافرة. ولكفالة اكتساب البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية بعداً صريحاً يتعلق بحقوق الإنسان، يتعين أن تعزيز إدراك وفهم الحكومة

وأصحاب المصلحة الآخرين لواجباتهم في إطار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، إلى حد كبير، كما يتعين تحسين مهاراتهم من أجل تخطيط السياسات الاجتماعية التي تركز على الطفل وصياغتها ورصدها على المستويين الوطني والمحلي. ولهذه الغاية، سيركز عنصر البرنامج على إسداء المشورة التقنية العالية الجودة المتعلقة بتحليلات السياسات المواضيعية في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية وغيرها من المجالات التي تؤثر في رفاه الطفل والمرأة، بما في ذلك استعراضات النفقات العامة لتخصيص الموارد من أجل الأطفال.

٢٧ - وسيشكل إنتاج البيانات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس والتحليل النوعي لصنع القرارات المدعوم بالأدلة قوام عنصر البرنامج المتعلق بالسياسات الاجتماعية. وستحقق زيادة استخدام نتائج الدراسة الاستقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات من خلال قيام الإدارة المركزية للإحصاءات بإتاحة استخدام قاعدة بيانات نظام المعلومات الإنمائية للجمهور. وسيظل التحليل المستكمل بانتظام لحالة الأطفال والنساء (ومن بينهم ذوو الأصل الفلسطيني) وأنشطة الدعوة لدى الحكومة والنواب ومنظمات المجتمع المدني وزعماء الطوائف والشباب والأطفال في عداد الاستراتيجيات المهمة. وسيستعان بشكل متزايد بالأوساط الأكاديمية المعروفة في لبنان لدعم أعمال اليونيسيف. كما ستعزز تحالفات القطاع الخاص باعتبارها قناة تمويل مهمة ومنهجاً للنهوض بثقافة المسؤولية الاجتماعية.

٢٨ - وستحظى مساهمة اليونيسيف في البرنامج الوطني للإصلاحات ووضع السياسات بقدر معين من المشاركة في المبادرات الرامية إلى دعم قدرات أطراف التنمية المحليين، والتي يشارك في تنفيذها شركاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ومن النتائج البارزة الأخرى لعنصر البرنامج المتعلق بالسياسات الاجتماعية نقل تجربة المجموعات المتكاملة للأنشطة المدعومة من اليونيسيف إلى التخطيط والميزنة ووضع مبادئ توجيهية تنفيذية للتنمية اللامركزية.

٢٩ - وسيركز عنصر البرنامج المتعلق بحماية الطفل على تنشيط لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باعتبارهما مناهجين للعمل موجّهين نحو تحقيق النتائج من أجل جميع الأطفال. وتشكل حالة الأطفال الفلسطينيين مجالاً يثير القلق بشكل خاص. وسيشكل كل من تنقيح التشريعات الوطنية، وسد الثغرات التشريعية القائمة، ووضع آليات إجرائية ومتعلقة بالميزنة - لدعم الرعاية القائمة على الأسرة، وإدراج مبادئ قضاء الأحداث وتوسيع نطاقها، ومنع الاعتداء على الطفل واستغلاله، وحماية الأطفال من العنف والمشاركة في الصراعات المسلحة - وحدات البناء اللازمة لإنشاء بيئة حامية لجميع الأطفال، بغض

النظر عن جنسيتهم. وستكون شبكات حماية الطفل منتدًى لتبادل المعلومات، والدعوة المشتركة والتنسيق بين أصحاب المصلحة الذين يمثلون المجموعة الكبيرة من الأطراف في الكيانات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائل الإعلام.

٣٠ - وسيكون عنصر البرنامج المتعلق بالمهارات الحياتية للمراهقين ابتكارياً في اختبار المبادرات التي تتيح الانتقال السلس للمراهقين والمراهقات من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، فيسهلون في منع نشوب النزاعات والعنف وينهضون بثقافة التسامح والسلام. وسيستهدف عنصر البرنامج تحديداً المناطق التي لا تقدم لها خدمات كافية حيث تكون الفرص الإنمائية للمراهقين والشباب محدودة بشكل خاص، ومن ضمنها المخيمات الفلسطينية. وسيجري العمل ببرامج لتزويد الفتيات والفتيات بالمعارف والمهارات من أجل درء الأخطار التي تهدد صحتهم (عما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية)، وتنمية التسامح الاجتماعي والثقافي، وإتقان تقنيات حل النزاعات، وتطبيق الإبداع في تحديد الموارد من أجل الإنماء الذاتي. وسيتم استكشاف القنوات القائمة على المدارس وخارج المدارس لتزويد الشباب اللبناني والفلسطيني بالتثقيف في مجال المهارات الحياتية، مع استخدام الهياكل الأساسية القائمة لمراكز التنمية الاجتماعية، والبلديات، ومراكز التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية، ومدارس الأونروا، ومرافق المنظمات غير الحكومية الوطنية.

٣١ - وستستخدم التكاليف الشاملة لعدة قطاعات من أجل دعم التكاليف المتعلقة بالموظفين وغيرها، بما فيها التكاليف المتعلقة بالسلامة والأمن، وإدارة المخاطر، والتدريب والسفر، والمساءلة وكفاءة الإدارة، والخدمات المشتركة، والمعدات المكتبية، والعمليات، والترتيبات المتعلقة باستمرار الأعمال، في حالات الطوارئ.

### الشراكات الرئيسية

٣٢ - وستظل كل من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الكبرى، شركاء رئيسيين للبرنامج القطري، وكذلك الوزارات اللبنانية للخارجية؛ والمالية؛ والشؤون الاجتماعية؛ والصحة؛ والتربية؛ والعدل؛ والداخلية والبلديات؛ والطاقة والمياه؛ والشباب والرياضة. وإلى جانب المبادرات المشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستماشى خطط العمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة الأونروا، والبنك الدولي. وستستخدم بكثرة أفرقة النتائج العاملة التابعة لإطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والمنشآت الاستشارية للجهات المانحة بقيادة الاتحاد الأوروبي بشأن اللامركزية والمياه والصرف الصحي، وخلايا التنسيق التابعة للمنسق المقيم للأمم المتحدة في شمال وجنوب لبنان باعتبارها قنوات

تعاون تم اختبارها بالفعل. كما سيوسع نطاق الشراكات مع المجلس الأعلى للطفولة، ومجلس الإنماء والاعمار، واتحاد البلديات. وسيتعزز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية في لبنان من أجل البرنامج الوطني، فضلاً عن البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبادل الخبرات والمهارات بين "بلدان الجنوب". وستكون الأوساط التجارية جمهوراً مستهدفاً مهماً لدعوة اليونيسيف، نظراً للدور القيادي الذي يقوم به القطاع الخاص في الكثير من المبادرات المبتكرة الشاملة لعدة قطاعات.

### الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

٣٣ - يشكل الرصد والتقييم أداتين رئيسيتين للبرنامج القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيجري تعزيز الممارسات والأنظمة من أجل التخطيط المدعوم بالأدلة، وجمع البيانات، والتحليل والنشر داخل اليونيسيف. كما سيتم ربط أنظمة إدارة المعارف الداخلية بنظام المعلومات الإنمائية الذي تستضيفه الإدارة المركزية للإحصاءات وقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية في مكتب رئيس الحكومة. وستحدد الخطة الخمسية المتكاملة للرصد والتقييم والخطط السنوية للرصد والتقييم آليات الرصد والتقييم وكذلك الدراسات والاستقصاءات والتقييمات والنواتج البحثية الرئيسية. وستعكس خطة الرصد الإطار المتكامل للرصد والتقييم التابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٤ - وسيجري تحليل تقدم برنامج التعاون أثناء استعراض منتصف المدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٢. وستساعد النتائج التي يتوصل إليها الاستعراض، مدعومة بنتائج الاستعراضات السنوية والرصد المنتظم، في توفير المعلومات من أجل تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في عام ٢٠١٤. وسيتم تنسيق جميع الاستعراضات مع الشركاء التنفيذيين الوطنيين بقيادة مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية.

٣٥ - وسيتولى إدارة كل عنصر من عناصر البرنامج بصورة مباشرة الموظف المكلف به، ويجري تنسيقه على نحو وثيق مع الوزارات المختصة المعنية والشركاء غير الحكوميين الآخرين. وسيتولى نائب الممثل تنسيق تنفيذ البرنامج داخل المكتب في حين يشرف الممثل على تنفيذ البرنامج القطري، ويكون على صلة وثيقة بالشركاء الحكوميين وغير الحكوميين اللبنانيين، والماعين، والشركاء الدوليين في مجال التنمية، والفريق القطري للأمم المتحدة، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومقر اليونيسيف. وسيتولى الفريق الإداري القطري لليونيسيف بانتظام، استعراض وضع تنفيذ البرنامج، على أساس آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز بشأن النتائج الرئيسية، والمعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية، والتقييم المستمر للمخاطر، ومؤشرات الأداء الأخرى.